

دراسة قياسية لتقدير العلاقة بين سعر صرف الدولار والصادرات النفطية الجزائرية 2004–2014.

An Empirical Study to assess the relationship between the dollar and the Algerian oil exports 2004-2014

د. سهلي رقية*

أستاذة محاضرة -ب-، المركز الجامعي تيسمسيلت،

عضو مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

sehlinawala@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/01

تاريخ القبول للنشر: 2019/05/16

تاريخ الاستقبال: 2018/10/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة ما بين أسعار صرف الدولار، والذي يعتبر العنصر المحوري في المالية الدولية وفي الإقتصاد ككل، من خلال التقلبات التي تحدث على مستواه مقابل العملات الأخرى، بالإضافة إلى تحليل علاقته بالصادرات النفطية الجزائرية، أين تعتبر هذه الأخيرة الممول الرئيسي للإقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي وتدفع قيمة أغلب وارداتها بالايورو الأمر الذي يجعلها تتحمل تكلفة الفارق بين العملات خاصة عند انخفاض قيمته، إلا أنه في الأونة الأخيرة عرف إرتفاعا نتيجة تضافر جملة من الأسباب جعلت له تأثير كبير على الإقتصاد الجزائري عامة والصادرات النفطية خاصة، كما إعتمدت هذه الدراسة على تقدير العلاقة بين سعر صرف الدولار وعائدات الصادرات النفطية على تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن إستقرارها بالإعتماد على اختبارات جذور الوحدة و أهمها إختبار ديكي فولر، إلى غاية صياغة وتقدير النموذج المناسب، وفي الأخير فان نتائج الدراسة أكدت على وجود علاقة عكسية بين صادرات النفط الجزائرية وسعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل الدينار .

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الدولار، الصادرات النفطية، طريقة المربعات الصغرى، الانحدار الخطي البسيط .

Abstract:

The aim of this study is to analyzing and measuring the relation between the dollar exchange rate, which is the central element in international finance and the economy as a whole, through fluctuations in its level against other currencies, as well as analysis of its relationship with Algerian oil exports, where the latter is the main financier of the Algerian economy, especially as Algeria collects its revenues in US dollars and pays the value of most of its imports in euros, which makes it bear the cost of the difference between currencies, especially at a decline in value, But recently it has been known to rise due to the combination of a number of reasons that have had a significant impact on the Algerian economy in general and oil exports in particular. The study also estimated the relationship between the dollar exchange rate and oil export revenues by analyzing time series and detecting its stability based on the unit root tests, most notably the Dickie Fuller test, until the formulation and estimation of the appropriate model. Finally, the results of the study confirmed an inverse relationship Between Algerian oil exports and the real exchange rate of the dollar against the dinar

Keywords: US Dollar exchange rate, oil exports, least squares method, simple linear regression.

* - مرسل المقال: د. سهلي رقية.

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف متغير ذو أهمية بالغة في أي سياسة اقتصادية كون ان معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم من خلال تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث تحتاج هذه المعاملات إلى النقد الأجنبي من أجل تسويتها، كما تتطلب كفاءة النظام النقدي التي تؤثر على حجمها وكذا استمرارها. ولقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98 بالمئة من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة. لكن عودة انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة والذي أدى إلى انخفاض عائداته لم يعطي دفعا قويا وجديدا لانتعاش الاقتصاد الجزائري، بل بالعكس حيث أسهم بشكل كبير في تدي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم.. الخ.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الكبيرة لكل من سعر صرف الدولار والصادرات النفطية في الاقتصادات العالمية وخاصة الجزائر باعتبارها دولة مصدرة، كون أن التقلبات في أسعار صرف العملات تعد ذات أهمية بالغة على اقتصادات الدول باعتبارها حلقة وصل بين الاقتصادات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملاتهما، بالإضافة إلى ذلك فان سعر الصرف الدولار له اثر واسع على أسعار النفط و من ثم صادرات النفط، كونه عملة تسعيه.

مشكلة الدراسة: بالنظر إلى أهمية الموضوع و الوصول إلى الأهداف المسطرة نطرح السؤال الرئيسي التالي:

"ماهي طبيعة العلاقة بين أسعار صرف الدولار والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة من (2004-2014)"

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضية مؤداها " هناك علاقة سببية مستقرة وعكسية وباتجاه واحد من سعر صرف الدولار مقابل الدينار إلى عائدات الصادرات النفطية الجزائرية".

أهداف الدراسة: في ضوء العرض السابق للمشكلة فإن هدف البحث يتوجه إلى تحقيق مايلي:

-توضيح المنحى الذي تسلكه صادرات النفط الجزائرية.

-محاولة حصر أهم العوامل والأسباب التي ادت الى انخفاض اسعار النفط الجزائرية في الاونة الاخيرة.

-تبيان وقياس العلاقة ما بين أسعار الدولار وصادرات النفط الجزائري من خلال الإلمام بالمستجدات العالمية التي حدثت خلال 2014.

المنهج في الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج، وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات والاحصائيات المساعدة في فهم العلاقة بين المتغيرين اضافة الى استعمال الاسلوب القياسي وذلك بالاستعانة ببرنامج (Eviews7)

الدراسات السابقة: تمثلت أهم الدراسات السابقة في :

1- دراسة الدكتور نبيل مهدي الجنابي وهي مداخلة علمية معنونة ب: "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببته"، والتي تم التوصل فيها إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يعني أنهما لا يتعدان على بعضهما البعض كثيرا بحيث يظهران سلوكا متشابهاً.

2- دراسة للدكتورة إيمان عبد خضير وهي مداخلة علمية بعنوان: "قياس و تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق"، من جامعة بغداد لمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 79 لسنة 2014، والتي تبين من خلالها كيفية تأثير تسعير النفط على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2011. والتي تم التوصل فيها الى جود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار

النفط وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، حيث أشارت نتائج اختبار السببية كرانجر الى وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط الخام الى سعر صرف الدينار العراقي، بينما أشارت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ الى وجود علاقة سببية بالاتجاهين، أي ان كل من أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي يسبب أحدهما التغيرات في المتغير الآخر، إلا ان اتجاه العلاقة من سعر صرف الدينار العراقي إلى أسعار النفط الخام غير منطقي اقتصاديا.

3-دراسة موري سمية وهي مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية معنونة ب:"اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مدرسة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لسنة 2009-2010 والتي بينت كيفية تأثير انخفاض و ارتفاع الدولار على أسعار البترول ومن ثم على عوائده، وأوضحت الدراسة القياسية إرتباطا وثيقا بين بعض متغيرات الدراسة وسعر البترول كون هذا الاخير هو محرك وقائد التغيري إما حنو إستقرار أو إختلال في المؤشر الاقتصادي.

والدراسة الحالية تتميز عن باقي الدراسات السابقة بكونها لا تدرس العلاقة فقط بين أسعار صرف الدولار والصادرات النفطية فقط، بل وكذلك أهم الاسباب الفاعلة في الوقت الراهن بالاعتماد على إحصائيات جديدة تبين درجة الحساسية التي انعكست على قطاع المحروقات الجزائري سواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف و الصادرات النفطية .

يعتبر سعر الصرف من أهم دعائم التبادل التجاري كون ان التجارة الدولية تسبب وجود الحاجة الى شراء وبيع واقراض العملات الاجنبية، فنجدها تشكل دورا هاما في رفع القدرة التنافسية للدولة والتي تترجم في ميزان المدفوعات في شكل صادرات و واردات لكل القطاعات عامة و صادرات القطاع النفطي خاصة اذا كانت الدول ريعية تعتمد على

اولا : مفاهيم أساسية لسعر الصرف

1-تعريف سعر الصرف :لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه وتعطي شمولاً لمفهومه ومن بينها تعريف برايان كويل في كتابه اسواق العملات الاجنبية والذي عرفه على انه:"يطلق على سعر الصرف الذي يتم تداول عملة ما به في مقابل عملة اخرى في اسواق العملة الاجنبية والمحددة للمبادلة بين العملتين، و تشهد تحركات أسعار الصرف داخل السوق الحرة ارتفاعا و انخفاضاً و فقا للعرض و الطلب" (برايان كويل، 2000، الصفحة08).

2-صيغ سعر الصرف : في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى، من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل إعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي إستعمالها الخاص، حيث اعتمدها العديد من الإقتصاديين و تمثلت في:

1-2-سعر الصرف الاسمي : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر (منير ابراهيم هندي، 1998، الصفحة20).

2-2-سعر الصرف الحقيقي: هو " عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية"، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية (عبد الحسين جليل ، عبد الحسن الغالي، 2011، الصفحة38).

2-3-سعر الصرف الفعلي: و نجد هناك سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي.

2-3-1-سعر الصرف الفعلي الاسمي: يعرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعليا أو المقبوضة، لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم إعانات مالية... الخ (حمود حميدات، 1996، الصفحة 76).

2-3-2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: مثل هذه المؤشرات ما هي إلا مؤشرات سعر الصرف الفعال الاسمي المنخفض أو المكيف ليلانم مؤشرات الأسعار النسبية، و من ثم إن مثل هذا المؤشر يعكس القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (عبد المجيد قدي، 2006، الصفحة 107).

2-4- سعر الصرف التوازني: يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وحتى يتسنى لنا الحصول على نقطة توازن تمثل سعر الصرف التوازني لابد تحقيق المساواة بين العرض و الطلب (العباس بلقاسم، 2003، الصفحة 03).

3- محددات سوق الصرف: يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية.

3-1- تعريف سوق الصرف: يعرفه انه: "سوق الصرف هو سوق مجازي، لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة الواحدة، يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراقا مالية كالأسهم والسندات وكوبونات الفوائد، أو أوراقا تجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات التليغرافية (Cardineau.G et Portier.G; 1987; page05).

أ- أقسام سوق الصرف: يمكن تقسيم سوق الصرف إلى مايلي (فليح حسن خلف، 2004، الصفحة 65):

1-1- سوق الصرف العاجل (الآني، الفوري): هي الأسواق التي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل، ويستخدم في هذا النوع لأنه الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي

2-2- سوق الصرف الآجل (Forward Exchange Market): يقصد به شراء وبيع العملات الأجنبية التي تتم وفقا لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا لحين حلول التاريخ المتفق عليه ومدة التأجيل تكون إما في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير (السيد متولي عبد القادر، 2010، الصفحة 271).

3-3- سوق مقايضة العملات swap: والتي تعني عملة معينة يتم بنفس الوقت شراؤها وبيعها في السوق ولكن مدة استحقاقات كل صفقة بيع وشراء مختلفة، وهناك نوعان هما: مبادلات سعر الفائدة "Interest Rate"، وهي تشكل نسبة كبيرة من الصفقات، والثانية مبادلات العملة "Currency Swaps"

4-4- سوق خيار العملات الأجنبية: هو المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة، وحصول المشتري على الحق طيلة فترة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد وهو (سعر العملية) وما هو معلوم أن مشتري الخيار لا يكون ملتزماً بإتمام الصفقة إذ أنه اشترى مجرد التنفيذ وله أن يقرر التنفيذ من عدمه وفقاً لما يكون عليه سعر العملة خلال فترة العقد (يوسف خليفة اليوسف، 2015، الصفحة 52-53)، ونجد فيه الأسواق المنتظمة و الأسواق الموازية.

5-5- سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية: هي المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالاستلام لكمية معينة من العملات الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها، و تتميز الأسواق المالية المستقبلية التي تتعامل بالعقود المستقبلية.

ثانيا: صادرات النفط الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء و ارساء قواعد الاقتصاد الوطني الجزائري لذلك عملت الجزائر طيلة العقود الماضية على مسايرة كل المتغيرات الاقتصادية و التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم وهذا ما دفعها الى الاسراع في اجراء اصلاحات هيكلية ضرورية في القطاع.

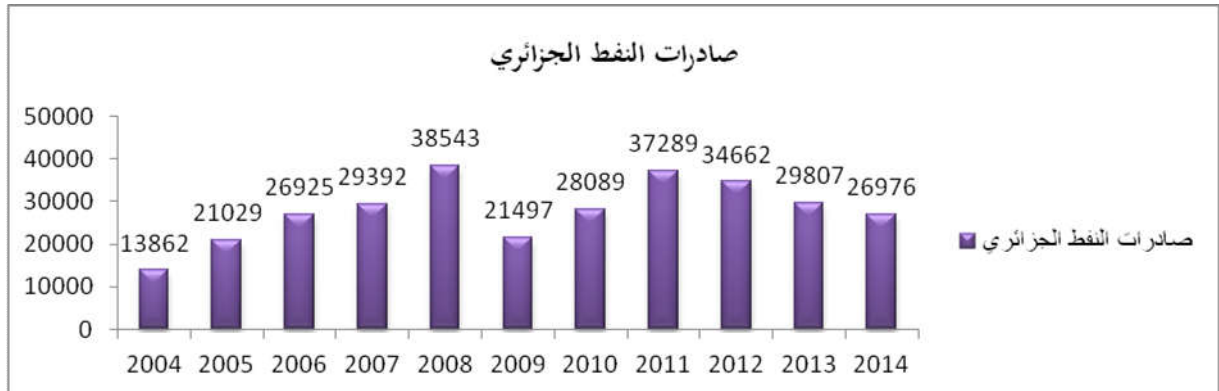
1-**تعريف النفط** : هو سائل يتكون بالأساس من خلأئط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة ، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصدوديوم (سالم عبد الحسن، 1999، الصفحة 40).

2- تطور صادرات النفط الجزائرية

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم و تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب و الأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20 ، ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل(بئر تليوانت) جنوب غرب غليزانالذي تم اكتشافه سنة 1915 ، إضافة إلى (واد قطرين) جنوب سور الغزلان وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين(بئر بتولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949-1954) ، و لقد انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك في جويلية 1969 ، و من بين شروط الانضمام لهذه المنظمة أن تنقيد الدولة العضوة بقوانين المنظمة الداخلية، والتي من بينها الالتزام بمخصص الإنتاج و تحديد الأسعار. فالجزائر و كأى عضو كانت دوماً تحدد كمية صادراتها وفق حصتها في الأوبك، قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على الدول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثروة النفط تتبع سياسة التصدير المكثف، والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية، من أجل تمويل مشاريع التنمية، فبدأت عملية تصدير المحروقات تأخذ منحى تصاعدي، إلى غاية 2008 فبدأت بالتذبذب وهذا ما يظهر الشكل البياني التالي :

الوحدة : ألف دولار

الشكل(01): صادرات النفط الجزائري من 2004-2014



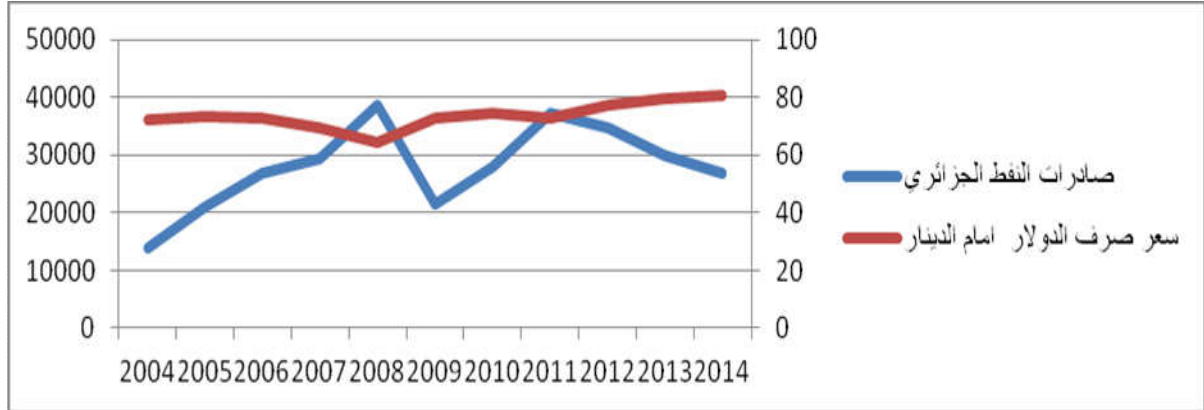
المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

ان قطاع المحروقات هو المعبر الذي تمر خلاله الجزائر الى السوق الدولية فاذا نظرنا الى الشكل السابق نلاحظ ارتفاع الصادرات النفطية الجزائرية بداية من 2004 نجد انها تعرف ارتفاعا بعد الطفرة السعرية التي عرفتها السوق البترولية وذلك من خلال الارتفاع المحسوس لاسعار النفط و الذي انعكس ايجابا على تطور عائدات الصادرات النفطية الجزائرية، و بات من المؤكد ان الجزائر لن تستطيع التخلي عن الاعتماد الكلي للموارد البترولية حيث بلغت سنة 2004 ما يعادل 13862 الف دولار لتصل الى مستواها القصوى سنة 2008 الى 38543 الف دولار، الامر الذي ادى الى فائض في الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر اساس تمويل الميزانية العامة للدولة فقد بلغت 30513.7 مليار دولار .

ولكن سنة 2009 عادت الصادرات الى الانخفاض حيث بلغت 21497 الف دولار، و ذلك نتيجة اعصار الازمة المالية العالمية التي كان لها اثر واضح على سوق النفط العالمية، لتعود للارتفاع سنة 2010 الى غاية 2011 حيث وصلت الى 37289 الف دولار نتيجة التصحيحات الهيكلية للاقتصادات العالمية و التي كان لها تأثير ايجابي على السوق النفطية لتعاود الانخفاض سنة 2014 الى 26976

الف دولار نتيجة الطفرة النفطية الرابعة بسبب انخيار اسعار البترول في السوق العالمية و الذي صاحبها ارتفاع الدولار الامريكي ، و الذي يؤكد على وجود علاقة عكسية بين تقلبات اسعار صرف الدولار و الصادرات النفطية الجزائرية و الشكل التالي يبين ذلك :

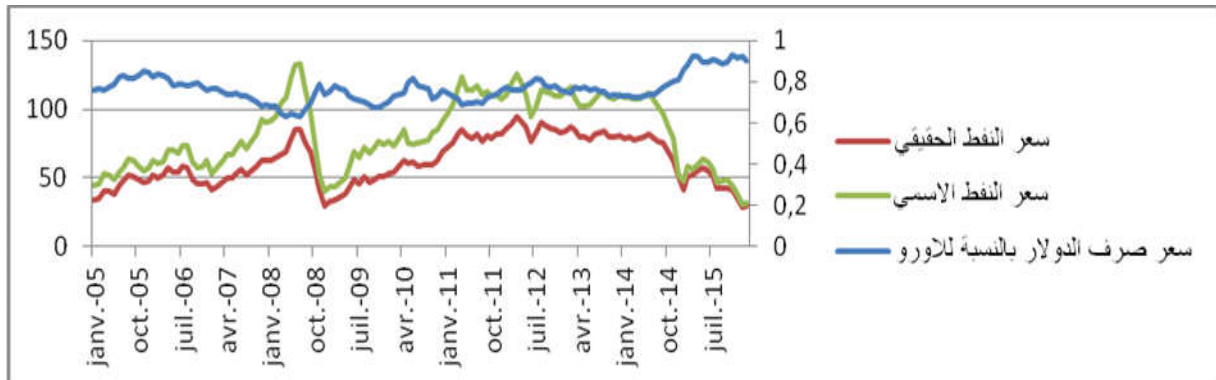
الشكل (02): انعكاس تقلبات أسعار صرف الدولار على صادرات الجزائر النفطية 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

وتعود العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار و الصادرات النفطية الجزائرية الى العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار امام العملات الدولية و اسعار النفط الجزائرية كون انه مسعر بالدولار و هذا ما يظهر جليا في الشكل التالي :

الشكل (03): تقلبات أسعار النفط الاسمية و الحقيقية امام تقلبات أسعار الدولار بالنسبة للارورو



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– <https://www.developpement-durable>

<https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates.gouv.fr/historique-du-cours-du-brent>

المحور الثاني: متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم

1-متغيرات الدراسة

حسب الدراسة التطبيقية التي قمنا بها لاختبار وتقدير العلاقة بين اسعار صرف الدولار وعائدات الصادرات النفطية الجزائرية من خلال بناء نموذج قياسي لمختلف الافكار والتطورات التي عرفها حقل الدراسة، يمكن تبيان المتغيرات المستقلة و التابعة من خلال الفترة التي تغطيها الدراسة كما يلي:

1-1-المتغيرات المستقلة: هي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون ان تتأثر بها، حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج وبالتالي تكون معروفة مسبقا، وحسب الدراسة هو سعر صرف الدولار امام الدينار

الجدول رقم (1): تطو اسعار صرف الدينار الجزائري امام اسعار صرف الدولار الامريكي .

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار	71,7125	72,7812	72,8529	69,6854	64,5815	72,5274
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	
تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار	73,8973	73,011	77,6624	79,6085	80,5956	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/ htm 06/09/2016 a 06/09/2016.

2- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014.

1-2-المتغيرات التابعة: تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، وهو عائدات الصادرات النفطية الجزائرية

الجدول رقم (02): تطور عائدات الصادرات النفطية الجزائرية تبعا لتغيرات سعر النفط من 2000-2014

الوحدة: مليون دولار / دولار للبرميل

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط الخام الحقيقي	33,6	46,2	54,6	60,5	81	52
سعر النفط الخام الاسمي	36	50,6	61	69,1	94,4	61
العائدات البترودولارية من الصادرات البترولية	23,05	32,882	38,342	37,817	47,018	30,584
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	
سعر النفط الخام الحقيقي	65,3	89,4	89,8	86,3	77,3	
سعر النفط الخام الاسمي	77,4	107,5	109,5	105,9	96,2	
العائدات البترودولارية من الصادرات البترولية	40,113	51,409	48,271	44,462	40,628	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-opec ,Annual statistic bulletin ,2008,p13, 2013 p17,2015 p17,2016 p17.

2- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/ htm 06/09/2016 a 06/09/2016.

3- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014

1-3- متغيرات الخطأ: هي عبارة عن مجاهيل تربط المتغيرات من خلال نسب محدد في الدالة، وهو الخطأ العشوائي.

2-النموذج المستخدم في الدراسة:

النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الخطي البسيط ، حيث تعرف على انها نماذج خطية بين متغيرين : متغير تابع (Y_i)

ومستقل (X_i) وياخذ النموذج الشكل التالي : $Y=f(x)+ e_i$

$$Y= b (x_i)+e_i$$

المحور الثاني: اختبار التكامل المشترك

أولاً- المرحلة الأولى: اختبار درجة التكامل للمتغيرين (صالح تومي، 1999، الصفحة 08):
1-دراسة الاسقرارية:

1-1-اختبار جذر الوحدة: من أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذرا لوحدة ما يلي:

1-1-1- اختبار ديكي- فولر (Dickey-fuller(DF): يعتمد هذا الاختبار على تقدير النماذج الثلاثة التالية(عبد القادر محمد، عبد القادر عطيه، 2000، الصفحة 654):

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

1-1-2- اختبار ديكي- فولر المطور (ADF): نقول عن السلسلة الزمنية (y_t) أنها مستقرة إذا تذبذبت حول توقع ثابت و تباين غير مرتبط بالزمن، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة نعتمد على اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) ويعتمد هذا الأخير في دراسة استقرارية السلسلة (y_t) على تقدير النماذج الثلاثة التالية(Regis Bourbonnis;2015;Page 250):

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

ويتم تحديد مستوى التأخير p حسب أقل قيمة للمعايير (Akaike (AIC)، Schwarz (SC)، Hannan Quinn (HQ). بحيث يتم الحصول على درجة التأخير تلقائياً من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 7.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة:

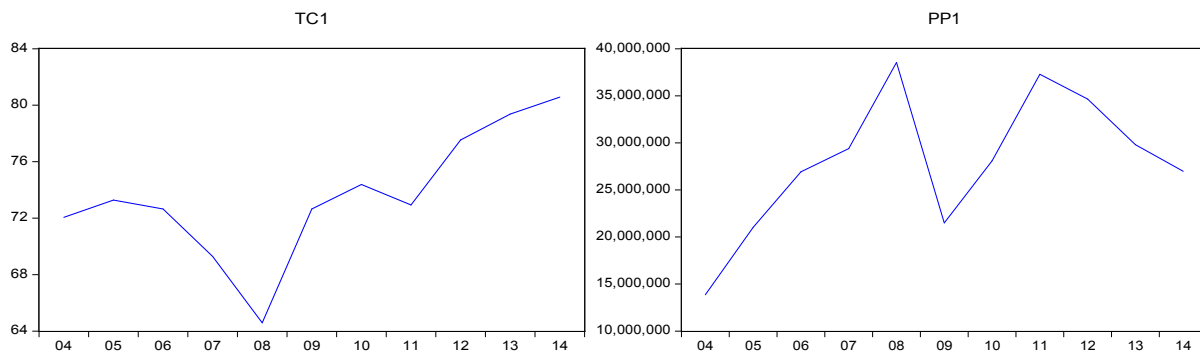
سنختصر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوي:

المتغيرات	درجة تاخر	النموذج	المعامل	احتمال المعامل	المتغيرات	درجة تاخر	النموذج	المعامل	احتمال المعامل
TC₁	0	3	b	0.1260	PP₁	0	3	b	0.6502
	0	2	c	0.4350		0	2	c	0.0158
	1	4	a	0.5139		0	1	a	0.9509

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلسلتين غير مستقرتين عند المستوي، يظهر هذا من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية الوحدة، أي بعبارة آخر متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحنيات الآتية:



المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

ولجعلها مستقرة نلجأ إلى الفروق من الدرجة الأولى وللتأكد من استقرار السلسلتين نقوم باختبار ديكي فولر على السلسلة، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين عند الفروق من الدرجة الأولى:

المتغيرات	درجة تاخر	النموذج	المعامل	احتمال المعامل	المتغيرات	درجة تاخر	النموذج	المعامل	احتمال المعامل
$D(TCN)_t$	1	6	B	0.1333	$D(PP)_t$	0	3	b	0.3621
	1	5	C	0.5556		0	2	c	0.7340
	1	4	A	0.0000		0	1	A	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلسلتين مستقرتين عند الفروق من الدرجة الأولى، إذن لهما نفس درجة التكامل $d(I)$.

ثانياً: تقدير علاقة طويلة المدى

إذا كانت شروط التكامل المشترك محققة فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين باستعمال طريقة (MCO)، ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $(\hat{\epsilon}_t)$ مستقرة

$$\text{حيث: } \hat{\epsilon}_t = PP_t - \hat{PP}_t = PP_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 TCN_t$$

1- اختبار استقرارية سلسلة البواقي: هذا الاختبار يتم من العلاقة الساكنة (العلاقة التقديرية) وليس على البواقي الحقيقية من التكامل المشترك، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID08 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.550674	0.3048
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سلسلة البواقي غير مستقرة، إذن شروط التكامل المشترك غير محققة فلا نستطيع استخدام نموذج تصحيح الخطأ وبالتالي نستخدم إما نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR(p) أو نموذج الانحدار الخطي المتعدد (MCO) عند التقدير، ولمعرفة أي الطريقة المستعملة نلجأ إلى اختبار السببية بين المتغيرين، فإذا كان التغيرين يسببان في بعضهما البعض فنستعمل نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR(p)، وإذا كان غير ذلك فنستعمل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (MCO).

2- اختبار سببية جرانجر بين DTCN و DPP

1-2- تحديد درجة التأخير:

الجدول التالي يوضح مختلف قيم المعيارين (SCHWARZ ,AKAIKE) الموافق لمختلف تقديرات نموذج للمتغيرات، وذلك ممكن من أجل درجات تأخير تراوح بين 1 و3.

الجدول رقم (6): تحديد درجة التأخير

	P=3	P=2	P=1	المعيار / التأخير
AIC	34.78150	34.52407	34.29835	
SC	34.83115	34.61172	34.38913	

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه هو بأخذ التأخير الذي يوافق أقل قيمة للمعيارين (SCHWARZ ,AKAIKE) نلاحظ أن درجة التأخير المناسبة هي P=1

2-2- اختبار سببية جرانجر:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار سببية (Granger) بين (DTCN) و (DPP)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/13/16 Time: 05:56

Sample: 2004 2014

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC1 does not Granger Cause PP1	10	0.36460	0.5650
PP1 does not Granger Cause TC1		1.53127	0.2558

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمال المقابل للفرضية الأولى أكبر من حد المعنوية 0.05، هذا ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين (DTCN) نحو (DPP) ففي هذه الحالة نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) عند التقدير.

المحور الثالث: صياغة وتقدير النموذج

أولاً: صياغة النموذج

لإيجاد العلاقة بين الصادرات النفطية (DPP) و سعر الصرف (DTCN) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة الانحدار البسيط لتحديد المتغيرات المفسرة للمتغير التابع، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى الطريقة المثلى في تقدير النموذج الامثل، وبالتالي تم وصف النموذج الرياضي كالتالي (نعمت الله نجيب إبراهيم، 2002، الصفحة 125):

$$DPP_t = \beta_0 + \beta_1 DTCN_t + \varepsilon_t$$

حيث:

DPP_t : صادرات النفط الجزائري، (متغير تابع)

DTC_t : سعر صرف الدولار، (متغير مستقل)

ε_t : الخطأ العشوائي

1- تقدير النماذج الممكنة:

1-1- تقدير النموذج الأول

لمعرفة العلاقة بين صادرات النفط الجزائري والمتغيرة المفسرة (DTCN) نقوم بتقدير النموذج فكانت نتائج عملية التقدير كالتالي:

جدول رقم (8) يبين تقدير النموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC1)	-1782017.	472293.5	-3.773113	0.0054
C	2829387.	1712211.	1.652475	0.1370
R-squared	0.640229	Mean dependent var		1311400.
Adjusted R-squared	0.595258	S.D. dependent var		8272479.
S.E. of regression	5262897.	Akaike info criterion		33.96712
Sum squared resid	2.22E+14	Schwarz criterion		34.02764
Log likelihood	-167.8356	Hannan-Quinn criter.		33.90073
F-statistic	14.23638	Durbin-Watson stat		1.511406
Prob(F-statistic)	0.005441			

(Eviews7) المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الثابت ليس له معنى إحصائي لأن الاحتمال المقابل له أكبر من حد المعنوية 0.05 أي أنه غير مقبول إحصائياً وليس له تأثير جيد في النموذج.

1-1-1- تشخيص النموذج الأول: قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في التقدير ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم

ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1-1-2- اختبار عدم ارتباط البواقي: (اختبار دارين واطسون): ويهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

من الدرجة الأولى (وليد إسماعيل السيفو، 2006، الصفحة 144).

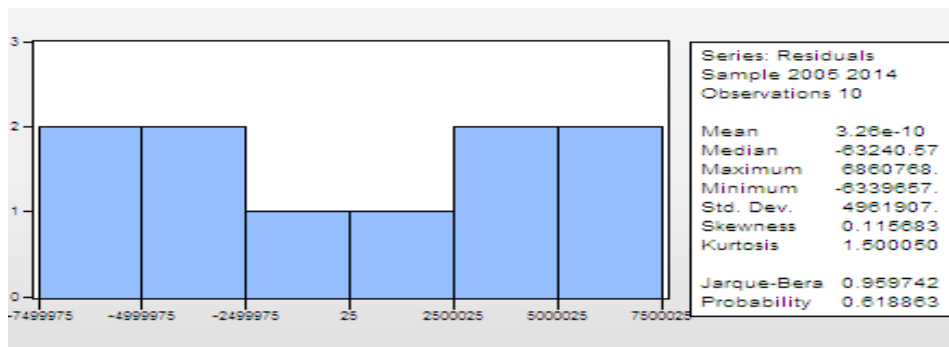
قيمة إحصائية دارين واطسون $DW=1.51$ ، فهي لا تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.59 - 2.4]$ ، إذن الإحصائية تشير

إلى وجود ارتباط بواقي موجب من الدرجة الأولى.

1-1-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من اجل اختبار فرضية العدم H_0 سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي نقوم بحساب

إحصائية جاك بير (JB) التي تتبع توزيع $\chi^2_{1-\alpha}$:

شكل رقم (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

لدينا من الشكل الاحتمال المقابل للإحصائية JB أكبر من معنوية 5% ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 بمعنوية 5% أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

و بالنظر الى اختبار DW وكذا الاحتمال المقابل للثابت الثابت فان هذا النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية، ومنه النموذج الأول مرفوض.

لصلاحيه هذا النموذج نقوم بحذف الثابت الذي ليس له تأثير في النموذج. وبالإضافة أو إسقاط بعض المتغيرات تدريجياً بهدف التوصل في النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى الأكثر فاعلية وتأثير على المتغير التابع والمتمثل لدينا هنا عائدات الصادرات النفطية (DPP)، فكانت النتائج الموجزة لماذا التقدير كما يلي:

2-1- تقدير النموذج الثاني

جدول رقم (9) يبين تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: D(PP1)
Method: Least Squares
Date: 07/13/16 Time: 06:45
Sample (adjusted): 2006 2014
Included observations: 9 after adjustments
Convergence achieved after 55 iterations
MA Backcast: 2005

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC1)	-1916603.	465866.6	-4.114060	0.0063
AR(1)	0.352491	0.493917	0.713664	0.5022
MA(1)	-0.025748	0.653175	-0.039420	0.9698

R-squared	0.680869	Mean dependent var	660777.8
Adjusted R-squared	0.574491	S.D. dependent var	8498583.
S.E. of regression	5543713.	Akaike info criterion	34.15543
Sum squared resid	1.84E+14	Schwarz criterion	34.22117
Log likelihood	-150.6994	Hannan-Quinn criter.	34.01356
Durbin-Watson stat	2.002709		

المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

1-2-1-1- تشخيص النموذج المقدر

قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في التقدير ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية.

1-2-1-3- اختبار عدم ارتباط البواقي: (اختبار دارين واطسن): ويهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى. ويقوم على أساس العلاقة التالية:

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + \gamma_t$$

حيث: ρ : معامل الارتباط بين ε_t و ε_{t-1}

ويمكن كتابة فرضيات هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

$$DW = \frac{\sum_{i=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^n (\varepsilon_t)^2}$$
 إحصائية هذا الاختبار هي:

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_1) والتي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي، و (d_2) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة (α 1% أو 5%) ويتم قبول أو رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يبين كافة الحالات الممكنة:

			$P > 0$ ؟	$P = 0$ ؟	$P = 0$ ؟	
$P < 04$	4- d_1	4- d_2	2	d_2	d_1	0

قيمة d الوسطية هي "2"، وعندما ينعدم الارتباط الذاتي فإن، $p = 0$.

قيمة إحصائية دارين واطسون $DW=2.002$ تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء [1.59 - 2.4]، إذن الإحصائية تشير إلى عدم وجود ارتباط بواقي من الدرجة الأولى.

1-2-1-3- اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM: (بروش غودفراي)

يسمح هذا الاختبار باكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (p) أكبر من (1)، وهو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنياً، ويعتمد هذا الاختبار على التقدير ب mco للنموذج التالي:

$$\varepsilon_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + p_1 \varepsilon_{t-1} + \dots + p_p \varepsilon_{t-p} + v_t$$

أين فرضية العدم التي نريد اختبارها هي: $H_0: p_1 = p_2 = \dots = p_p$

إذا رفضنا فرضية العدم اذن يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الرتبة (p) من أجل تأكيد H_0 هناك امكانيتين:

إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعلمات p_i ، أو بالاعتماد على الإحصائية Lm التي لها توزيع χ^2 ب p درجة حرية حيث إذا كان $\chi^2(p)lm=nR^2 >$ نرفض فرضية استقلالية الأخطاء باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على:

جدول رقم (10) نتائج اختبار مضاعف لاغرونج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.054604	Prob. F(2,4)	0.2433
Obs*R-squared	4.297471	Prob. Chi-Square(2)	0.1166

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق البرنامج (Eviews7)

يشير إحصاء اختبار BG "LM" إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة F أكبر من مستوى المعنوية أي $prob=0.243 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 إذن لا يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة (2)

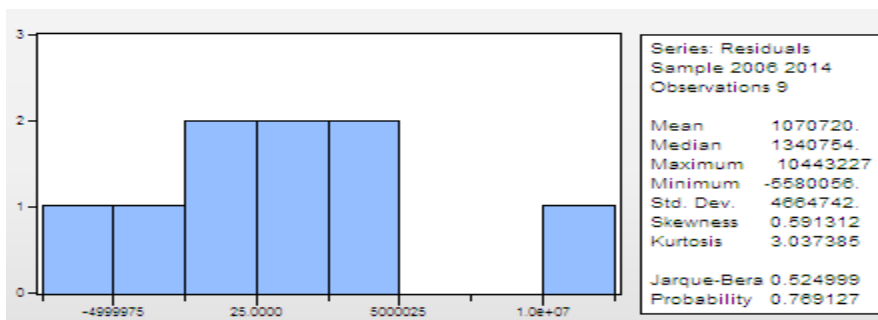
1-2-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من اجل اختبار فرضية العدم H_0 سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (JB) التي تتبع توزيع $\chi^2_{1-\alpha}$:

$$JB = n \left(\frac{B^2}{6} + \frac{(A-3)^2}{24} \right)$$

B: معامل التناظر A: معامل التفلطح

شكل رقم 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة عن طريق البرنامج (Eviews7)

لدينا من الشكل الاحتمال المقابل للإحصائية JB ($P=0.769127 > 0.05$) ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 بمعنوية 5% أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

و بالتالي يكون الشكل النهائي للنموذج كالتالي :

$$D(PP1) = -1916603. D(TC1) + 0.352491 AR(1) - 0.025748 MA(1)$$

ثانيا: تقييم وتفسير النموذج المقدر

1- تقييم النموذج من الناحية الاحصائية:

1-1- اختبار جودة النموذج:

إن قيمة معامل التحديد R^2 يساوي 0.6808 أي 68.08% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 68.08% من التغير الحاصل في المتغير التابع (Dpp) وأما النسبة الباقية حوالي 31.92% تمثل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.

1-2-المعنوية الفردية (اختبار ستودنت):

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المعاملات الاحتمال المقابل لها أقل من حد المعنوية 0.05، إذن نقول على هذه المعلمات أن لها معنى إحصائي وتأثير جيد في النموذج.

2-تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية: الإشارة السالبة في المعادلة تؤكد العلاقة العكسية النظرية الموجودة بين صادرات النفط الجزائرية و سعر صرف الدولار ،و يمكن تحليل هذه العلاقة بكونها اذا زاد سعر الصرف الدولار امام الدينار الجزائري بوحدة واحدة فان صادرات النفط الجزائري سينخفض ب 1916603 وحدة و ذلك نتيجة زيادة المضاربات في بورصات البترول الآجلة بسبب انخفاض عملة الدولار في المدى القصير ويرفع بذلك الطلب على البترول الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعاره ،ومن ثم يزيد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي يؤثر على سعر الدولار الأمريكي بالانخفاض.

الخلاصة:

يشكل قطاع المحروقات النسبة البالغة في التجارة الخارجية في الجزائر اذ يعتبر النواة الاساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في عجلة الاقتصاد الوطني ،حيث ان الصادرات الجزائرية تتميز بتسعيها بالدولار الامريكى اما الواردات فان اغلبها تاتي من منطقة اليورو الامر الذي يجعل الجزائر تواجه مشكلة الفوارق و التقلبات في سعر الصرف.

1-النتائج: من خلال هذه الدراسة تم استنتاج ما يلي :

1-1- وجود علاقة عكسية بين صادرات النفط الجزائرية وسعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل الدينار ، حيث ان انخفاض اسعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات الصادرات - خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري - الذي يعتمد على الصادرات الطاقوية، وبالتالي قلة المداخيل بالعملة الصعبة مما يؤدي إلى ارتفاع عدد وحدات الدينار مقابل الدولار الأمريكي ،وهذا ما يؤكد النموذج في الدراسة القياسية والتي تظهر جليا في الاشارة السالبة امام المتغير المستقل.

1-2- شروط التكامل المشترك غير محققة لان سلسلة البواقي غير مستقرة فلا نستطيع استخدام نموذج تصحيح الخطأ .

1-3- ان العوامل التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي تكمن اساسا في العرض و الطلب ، لكن هناك عوامل أخرى ذات اهمية في تحديد أسعار النفط العالمية مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية والأزمات النفطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة.

1-4- اكد اختبار السببية لجرانجر على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين(DTC) سعر صرف الدولار نحوى (DPP) صادرات

الجزائر النفطية الامر اللذي يلزم في هذه الحالة على استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) عند التقدير.

1-5- بينت الدراسة القياسية أن المتغيرات المستقلة(سعر صرف الدولار) تفسر حوالي 68.08% من التغير الحاصل في المتغير التابع(Dpp) (صادرات الجزائر النفطية) وأما النسبة الباقية حوالي 31.92% تمثل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج،و هذا دليل قاطع على تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و من ثم اعتباره اقتصاد ريعي.

2- التوصيات : وبناء على ما تقدم توصي الدراسة بما يلي :

- 1-2- ضرورة قيام بنك الجزائر برصد تطورات الأسواق المالية والصرف من أجل تدقيق تدخلاته على مستوى السوق البنينة للصرف، كون أن التطور الأخير لأسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي ترتبط بشكل واسع بتطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار، في ظرف يتسم بتزايد التقلبات على مستوى الأسواق المالية العالمية.
- 2-2- لا بد من اتباع و وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الدائرة النقدية (سعر صرف الدولار) والدائرة الحقيقية للتخلص من آثار تقلبات اسعار الدولار على الصادرات الجزائرية (الصادرات النفطية)، لان الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد على سعر الصرف.
- 2-3- تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط وحده، بهدف تعزيز دور القطاعات الأخرى في الاقتصاديات الوطنية من خلال تشجيع زيادة الاستثمارات غير النفطية وتحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع**1-المراجع باللغة العربية****1-1-الكتب**

1. برايان كويل، اسواق العملات الاجنبية، دار الفاروق للنشر و التوزيع، الاردن، 2000.
2. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
3. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
4. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، جامعة الاسكندرية، 2000.
6. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
7. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
8. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
9. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
10. نعمت الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
11. وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد إبراهيم جواد: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2015.

1-2-المجالات والدراسات

1. العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003 .

2. سالم عبد الحسن، مجلة النفط والتنمية، العدد 08، طرابلس، 1999، ص.40.

2-المراجع باللغة الفرنسية

A- Li vers

1. Cardinneau. G et Portier. G, " comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes ",DUNOD – paris – 1987, p: 05.
2. Regis Bourbonnais,Econonmétrie,ciurs et exercices corrigés 9^{eme} Edition , Dunod,Paris.2015.P250.

3- المواقع الالكترونية

1. <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates.gouv.fr/historique-du-cours-du-brent->
2. <https://www.developpement-durable->